الأهمية الخاصة لقطاع الاعمال الخاص واهم القطاعات المستهدفة

المطلب الاول :-اهمية الاستثمار الخاص لقطاع الاعمال

اولا - مفهوم الطاقة الاستيعابية :-

. . . . . .

من المعروف انه يوجد تباين بين البلدان المتقدمة والنامية بما فيها العراق استنادا إلى الهيكل القطاعي للبلد المستقبل للاستثمار مقارنة بالناتج المحلي وأثره على على البلد المستثمر فيه، فضلا عن الوضع التنموي للبلد من حيث مدى قدرته امتصاص واستغلال الموارد المتاحة. وعليه فقد برزت الحاجة لبيان الفجوة الحاصلة بين الادخارات والاستثمارات. ومن هنا يمكن توضيح مفهوم الطاقة الاستيعابية لبيان كيفية استغلال الموارد المتاحة و تحديد حجم الاستثمار، اذ ارتبط مفهوم الطاقة الاستيعابية للبلدان النامية بمحاولة سد العجز بالمدخرات المحلية للإسراع بعملية التنمية عن طريق الاستثمار الاجنبي او المساعدات الخارجية على هيئة قروض٠

فالطاقة الاستيعابية تعني (قابلية الاقتصاد على توظيف الموارد المتاحة بكفاءة اقتصادية ، تضمن تحقيق عوائد اقتصادية قادرة على توظيفها مجدداً بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي)ولذلك نجد أن محددات الطاقة تختلف من بلد لأخر بحسب قدرة ذلك البلد من الناحية المادية أو البشرية وتطور هيكلها الاقتصادي. وحتى مع توافر المدخرات المحلية نجد ضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمار غالبا ما يكون بسبب ضيق السوق المحلية ومحدودية الطلب مع انخفاض العائد المتوقع

من رأس المال المستثمر، مما يولد ضعف الحافز الاستثماري. حيث تتميز البلدان النامية ومنها العراق بعدم فاعلية وجدوى الفرص الاستثمارية المتاحة محلياً في قطاعات رئيسية مستهدفة من قبل الدولة لعدم توافر البنى التحتية من طرق مواصلات ومطارات وجسور، والتي تعد عناصر مهمة لتوفير مناخ ملائم لإقامة المشروعات كما أن عدم توفر القوى العاملة الماهرة وعدم الاستقرار السياسي فضلا عن المعايير الرئيسة الأخرى الجاذبة للاستثمار والتي سبق وان اشرنا اليها لاستقبال رؤوس الأموال ٠ وهذا يعني ان مفهوم الطاقة الاستيعابية قد ارتبط بالاستثمار ووجوب توفير بيئة ملاءمة.

فالاستثمار يلعب دورا اساسيا في توسيع الطاقة الاستيعابية بما يمثله من توسيع الفرص القائمة او توسيع وتجديد وبناء الطاقات الانتاجية للاقتصاد المحلي، وباعتبار ان هنالك قدرا معينا واكيدا من الطاقة الاستيعابية في كل بلد يصبح معه بالإمكان توسيع هذا الحجم بزيادة حجم الاستثمار الذي سينمي عوامل اخرى مساعدة في زيادة الطاقة الاستيعابية. لقد أكد الاقتصادي الانكليزي كينز على تبنى سياسة الاشغال العامة من اجل زيادة الاستثمار الناتج في مرحلة لاحقة وتحت تأثير مضاعفا من الاستثمار وبالتالي توسيع الطاقة الاستيعابية ٠

ان البدء بعملية التنمية والذى يفترض حدا ادنى من الاستثمار كفيل بزيادة عدد الفرص الاستثمارية المريحة وزيادة انواعها وبالتالي فأن عملية كسر الحلقة المفرغة للتخلف والتي تنشأ من نقص في رأس المال تصبح ممكنة خاصة اذا كان هذا الاستثمار موجها من اجل سد النقص الحاصل في الانتاج ، كما هي الحاجة القائمة للاقتصاد العراقي الذي يعاني من عدم التنويع في الهيكل الاقتصادي والتخلف والتراجع في اداء ومستويات الانتاج الصناعي والزراعي والخدمي.

ثانيا - واقع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي :

. . . . . .

أن دراسة واقع الطاقة الاستيعابية في العراق يتطلب بالضرورة دراسة محددات هذه الطاقة التي ينبغي العمل على تجاوزها باتجاه تفعيل دور الاستثمار وهي :-

١- عامل السوق :- يعد السوق من العوامل الاساسية والذى يلعب دورا مهما في تحديد الطاقة الاستيعابية ، ذلك ان الطلب الكلى هو عاملا محددا للإنتاج والاستثمار والارباح. ويشكل حجم السوق المحلي ومعدل نموه أحد اهم العناصر الاساسية في جاذبية الدول للاستثمارات وتوطين شركات قطاع الاعمال التي تحاول الحصول على حصة من الاسواق، لأنه في ظل عدم جدوى المنافسة السعرية تصبح زيادة نصيب الشركة من الاسواق الدولية اساساً للبقاء الفاعل والمؤثر في المنافسة بين الشركات. ولا يقتصر حجم السوق على عدد السكان لكن ايضاً على القدرة الشرائية للمستهلكين وعلى الميل الحدي للاستهلاك. كما تركز الشركات الأجنبية على مدى إمكانية هذا السوق في تحقيق منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية. ويعد السوق العراقي من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة والواعدة فهو اصلاً يعتمد على سد احتياجاته من مواد خام ونصف مصنعة وسلع انتاجية واستهلاكية بشكل رئيس على الخارج، كما ان اعادة اعمار البنى التحتية والتنمية تؤدي الى زيادة الطلب على مختلف السلع والمنتجات اذ يمتاز السوق العراقية بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

٢- الموارد البشرية :-

يمتلك العراق مواردا بشرية تمتلك من المهارات والكفاءات ما يؤهلها للعمل لدى الشركات المحلية والاجنبية، وبأجور لا تزيد على اليد العاملة الاجنبية ونود الاشارة الى انه عند تناول قضية العمل في العراق أن تأخذ المعالجات طريقها ليس لحل مشكلة البطالة فحسب، بل يتعين رفع كفاءة اليد العاملة ومستوى قدراتها الإنتاجية اي التأثير في المعروض من قوة العمل لتلبية الطلب على العمل ولاسيما من قبل النشاط الخاص. فمسالة التأهيل ونظم التدريب تخضع بدورها للضغوط بسبب التغيرات التكنولوجية فسوق العمل يتطلب مزيد من المعرفة والدراية وتطوير مستمر للمهارات مما تقدم يعني امكانية زيادة حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد من خلال اهمية الاستثمار في راس المال البشري.

٣- الموارد الطبيعية:-

إن نجاح الاقتصاد العراقي يعتمد وبشكل رئيس في بنائه وضمان تقدمه على خصائص اهمها الثروة الربعية ، توفر سوق واسعة ووجود قوى عاملة. فالعراق بلد يمتلك ثالث احتياطي من النفط في العالم، وسوق واسعة وهذا بحد ذاته يشكل دعامة ومقوم أساس لجذب الاستثمار في مجال القطاعات والفروع الانتاجية. كما وأن من أهم مقومات التقدم والرفاه الاجتماعي وجود فئة شابه ومتعلمة حيث بطالة الخريجين من الشباب ، مما يتطلب تعزيز المبادرة الذاتية وخلق اصحاب العمل . بحيث يمكن خلق فرص عمل في مختلف القطاعات بما يؤدي الى خلق حركة ديناميكية في الاقتصاد، ويعود بتشابكات خلفية وأمامية تتسم بإمكانات وقدرات واسعة .

ان ما ذكر في اعلاه من عوامل رغم اهمية توافرها الا إنها لم يكن لها اي اثر ايجابي بسبب غياب البيئة الملائمة للاستثمار وهذا يتطابق على وفق ما جاء بمؤشرات تقييم المخاطر القطرية ومؤشر سهولة ممارسة انشطة الاعمال.

ثالثا - اهمية الاستثمار الخاص في العراق

. . . . . .

منذ مطلع التسعينات انتشرت افكار تدعو الى الانفتاح الاقتصادي، واصبحنا نرى الدول تلك التي رفضت النشاط الخاص خصوصا الاستثمارات الاجنبية في السابق في الحياة الاقتصادية، اصبحت ترحب بهم وتعمل مختلف الجهات الحكومية على تسهيل ممارسة اعمالهم ، فكوريا الشمالية إحدى دول العالم الأكثر انعزالا بدأت تفتح أبوابها بحثا عن الاستثمار الأجنبي وتعلن عن فتح مناطق استثمار أجنبية تشبه تلك التي قامت بها الصين في الثمانينات. كما أدركت دول عديدة في إفريقيا أهمية الاستثمارات الخاصة في النمو فبدأت تتبنى سياسة للإصلاح من أجل اجتذاب الاستثمار، وأنشأت وكالات وطنية لتشجيع الاستثمار. اما الصين فقد فتحت أسواق الأوراق المالية تماما أمام المستثمرين الأجانب وسجلت أرقاما قياسية في تدفق رأس المال الأجنبي على البلاد متفوقة في ذلك حتى على الولايات المتحدة كأكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر (١٩٤) ، ولاشك ان الدول التي تتوفر فيها حوافر للاستثمار هي التي تستقطب الاستثمارات اكثر من غيرها، فعلى سبيل المثال، توجد لدى روسيا قاعدة صناعية وسوقا بالإضافة إلى وفرة الموارد الطبيعية بكميات أكبر مقارنة بدولة هنغاريا، الا ان حصة الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر في هنغاريا في العقد الماضي أكبر بعدة مرات من تلك التي في روسيا. والسبب في ذلك هو أن هنغاريا استطاعت أن تقيم مناخاً استثمارياً وبيئة سياسية واقتصادية مستقرة يمكن التنبؤ بها بينما تجنب المستثمرون روسيا بسبب التقلبات القانونية والسياسية والاقتصادية.

ولقد تطورت تايوان إلى بلد تتوفر فيه الشروط الموضوعية للاستثمار والمتمثلة بسياسة الانفتاح الاقتصادي. كما تحولت إيرلندا من واحدة من أفقر دول أوروبا إلى واحدة من أنجح هذه الدول وأصبحت هدفا مرغوبا فيه للاستثمار في أقل من عشر سنوات. ومن ناحية أخرى، فشلت دول عدة في أمريكا اللاتينية في اجتذاب المستثمرين بسبب غياب النسيج الضروري في القوانين واللوائح ٠

وهنا يمكن القول أن هذه الدول ادركت حقيقة واهمية قطاع الاعمال الخاص ووجوب تهيئة بيئة استثمارية ملائمة يمكن من خلالها تفعيل الاستثمار، وتنبع اهمية ذلك من خلال

١- وجود فجوة ادخارية ناجمة عن كون رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمار أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها، وكذلك عدم القدرة على توفير العملات الصعبة اللازمة للاستثمار من خلال التمويل الخارجي وخصوصا الاقتراض من الخارج وما يكتنف ذلك من شروط.

٢- دعم النمو الاقتصادي اذ ان الاستثمارات الخاصة تؤدي الى زيادة طاقة البلد الانتاجية وتغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فضلا عن زيادة القيمة المضافة للارتقاء بمستوى والانتاجية وخلق فرص عمل اضافية وتطوير المهارات الفنية والادارية.

٣- نقل التكنولوجيا الحديثة عن طريق اعتماد نظم واساليب التخطيط والتنظيم والانتاج والتسويق والمعرفة الفنية بطرائق حديثة.

وبالنسبة للعراق فانه يعاني جملة من المشاكل والصعوبات والتي عكست جانبا مهما من نتائج عدم تفعيل الاستثمار الخاص ودوره في الاقتصاد ومنها

١-- ضعف التراكم الرأسمالي:- بسبب انخفاض مستوى الدخول في العراق وارتفاع نسبة الاستهلاك فيكون من الصعوبة بمكان خلق تراكم وتكوين رأس المال الضروري.

٢- خلق فرص العمل: وضع التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي العراق في المرتبة الخامسة عربيا وبمعدل بطاله ١٨ وهو ما يشكل ارتفاعا كبيرا عن المعدل المعلن من قبل وزارة التخطيط والبالغ ١% ولاشك ان الدولة وحدها لا تستطيع ان توفر فرص عمل اضافية، فدوائر وشركات القطاع العام تعاني من بطالة مقنعة. وازاء ضعف القطاع الخاص المحلي تجد الدولة حرجا في ايجاد الفرص الضرورية للعمل من دون العمل على تشجيع الاستثمارات الخارجية.

٣-- انخفاض حجم الصادرات غير النفطية: فنسبة الايرادات النفطية هي الاهم ان تساهم بأكثر من ٩٠% من ايرادات الموازنة العامة للدولة اما الصناعة والزراعة فقد تلاشت بسبب اداء السياسات ونتيجة ضعف كفاءة الانتاج ومخلفات الحروب، بسبب هذه الحالة اصبح العراق غير قادر على الحصول على النقد الاجنبي اللازم لتمويل الاستثمار وتوسيع قاعدة الانتاج المحلي او رفع كفاءته وغالبا ما يؤدي الاستثمار الاجنبي الى تنمية صادرات الدول المستفيدة الى الاسواق العالمية ولاشك ان العملة الصعبة ضرورية من اجل خدمة التزامات الدين الخارجي وتمويل شراء المنتجات المستوردة وتمويل الاستثمار الداخلي في الواقع دفعت حاجة البلدان ورغبتها في الحصول على النقد الاجنبي من الصادرات الى خفض الحواجز التجارية والاندماج في الاقتصاد العالمي.ويساعد الاستثمار الاجنبي وفقا لأساليبه التي أشرنا اليها سابقا وعبر اتفاقات نقل التكنولوجيا وعقود التراخيص والامتياز)) الدول على تنويع صادراتها والنمو في منتجات التصدير الجديدة التي تعرف بالصادرات غير التقليدية أو الصادرات ذات القيمة المضافة العالمية.

٤ ضعف المؤسسات المالية (المصرفية) : تعاني الاجهزة المصرفية الوطنية من ضعف حجمها وصغرها وعدم قدرتها على تعبئة الادخارات لتنمية قطاعات الانتاج المختلفة. وازاء ضعف القطاع الخاص المحلي ولأسباب اشرنا اليها سابقا يصبح من الضروري على الحكومة البحث عن مصادر تنموية من خلال توفير التسهيلات والخدمات المحفزة للاستثمار

٥ - ظاهرة هروب رؤوس الاموال الوطنية بسبب الظروف المختلفة التي مر بها العراق كانت وماتزال هناك ظاهرة هروب رؤوس الاموال الى الخارج ، ولاسيما تلك التي عملت باتجاه سن القوانين الناظمة للاستثمار وخلق بيئة جاذبة ومحفزة للنشاط الخاص ، فضلا عن شعور اصحابها بان المصارف الاجنبية اكثر امانا من المصارف الوطنية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للعراق، وسعي المستثمرين للاستفادة من الحوافز التي توفرها الدول الأخرى ولاسيما دول الجوار بحيث اصبح ذلك يشكل عنصراً طارد لراس المال ٠

٦ - المديونية الخارجية : - ان معالجة الدين تستوجب البحث السريع عن مصادر تمويل اضافية والاستثمار واحد من هذه المصادر، مع الاشارة الى أن حاجة العراق للاستثمارات الاجنبية وفق دراسة معدة من قبل المصارف الدولية والامم المتحدة والموسومة (بالتقديرات المشتركة لإعادة اعمار العراق والتي قدمت الى مؤتمر المانحين في مدريد في تشرين الاول ٢٠٠٣) نحو (٥٥) مليار دولار على مدى سنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧) (٢٠٠)، في حين ان الارقام الواردة في الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ تشير ان حجم الايراد بحدود ٣٢٦ و ١٠٢ ترليون دينار خصص منها للإنفاق الاستثماري حوالي ١٧٨ و ٣٧ ترليون دينارا ي ان هناك فجوة ادخارية ينبغي تجسيرها عن طريق الاستثمار الخاص .

*****انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة ٢٨.٦% للأنشطة السلعية و ٣٨٪ للأنشطة التوزيعية و ٣٣.٤ للأنشطة الخدمية للمدة (٢٠٠٤) - (٢٠٠٨). هذه النسب تفسر حاجة العراق الى زيادة استيراداته من العالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي المتزايد على اثر تزايد حجم النفقات التشغيلية في الموازنة العامة والتي تترجم حتماً على شكل طلب متزايد في السوق المحلية، وأبلغ دلالة على هذه الحقيقة .**